الأمم المتحدة

E/CN.3/2011/33

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
6 December 2010
Arabic
Original: English

اللجنة الإحصائية

الدورة الثانية والأربعون

٢٢-٢٥ شباط/فبراير ٢٠١١

البند ٤ (م) من جدول الأعمال المؤقت*

بنود للعلم: الأطر الوطنية لضمان الجودة

الأطر الوطنية لضمان الجودة

تقرير الأمين العام

موجز

أعد هذا التقرير بناء على طلب اللجنة الإحصائية في دورتها الحادية والأربعين (انظر E/2010/24، الفصل الأول، ألف). ويوجز التقرير الأنشطة والمناقشات التي قام بها فريق الخبراء المعني بالإطار الوطني لضمان الجودة استجابة للتوصيات التي قدمتها اللجنة في دورتها الحادية والأربعين، ويعرض برنامج عمله لعام ٢٠١١. ويقدَّم هذا التقرير إلى اللجنة للعلم.

* E/CN.3/2011/1.

171210 161210 10-67444 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

أولا – مقدمة

١ – كان معروضا على اللجنة الإحصائية، في دورتها الحادية والأربعين، تقرير هيئة الإحصاء الكندية الذي تضمن استعراضا برنامجيا للأطر الوطنية لضمان الجودة (CN.3/2010/2). واستنادا إلى عملية التشاور العالمية، قدم التقرير استعراضا لمفاهيم الجودة وأطرها ووسائلها الحالية؛ ودعا المكاتب الإحصائية الوطنية إلى استخدام إطار وطني لضمان الجودة، ووصف عناصره الأساسية؛ وطرح ثلاثة اقتراحات توضيحية لنموذج عام لهذا الإطار، اُقترح أن يقترن بمبادئ توجيهية لمساعدة المكاتب الإحصائية الوطنية في صياغة أطرها الخاصة بها، وأوضح الخطوط العريضة لعملية إعداد هذا النموذج العام والمبادئ التوجيهية.

٢ – اللجنة الإحصائية:

(أ) رحبت بالاستعراض البرامجي عالي الجودة الوارد في تقرير هيئة الإحصاء الكندية بشأن الأطر الوطنية لضمان الجودة وأعربت عن تقديرها للهيئة عما اضطلعت به من عمل بصفتها الجهة المستعرضة للبرامج؛

(ب) أعربت عن شكرها للمكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية وصندوق النقد الدولي لإسهاماتهما في التقرير وأعربت عن امتنانها للوكالات الإقليمية وبلدان المنطقة التي قدمت تعليقات قيّمة على مشروع التقرير؛

(ج) شددت على أهمية الموضوع وأعربت عن تأييدها التام لوضع نموذج إطار لضمان الجودة يركز على النظم الإحصائية الوطنية، باستخدام الأطر القائمة إلى أقصى حد ممكن، ويتسم بالمرونة الكافية بحيث يراعي الأحوال الوطنية؛

(د) أقرت بأن هذا النموذج ما هو إلا خطوة أولى في عملية وضع برنامج كامل لإدارة الجودة؛

(هـ) أعربت عن تأييدها لإنشاء فريق خبراء معني بضمان الجودة، مع إيلاء الاعتبار الواجب للتمثيل الإقليمي المناسب، ورحّبت بالطلبات التي قدمتها البلدان والوكالات الدولية للعمل في الفريق؛

(و) أقرت بأهمية إشراك المستعملين، ولا سيما في عمليات التشاور الإقليمية المقترحة؛

(ز) طلبت إلى شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة، والوكالات الدولية أن تقوم بوضع الأدوات وتوفير التوجيه والتدريب، ولا سيما للبلدان النامية التي ترغب في عرض إجراءاتها لضمان الجودة أو تعزيزها؛ وفي هذا السياق، طلبت اللجنة من الشعبة تحديث

موقعها الشبكي المتعلق بضمان الجودة بحيث يضم وصلات إلى أدوات ضمان الجودة ومبادئها التوجيهية ذات الصلة التي سبق أن وضعتها الدول والوكالات الدولية.

ثانيا – إنشاء فريق الخبراء المعني بالأطر الوطنية لضمان الجودة واختصاصاته

ألف – أعضاء فريق الخبراء

٣ – أنشئ فريق خبراء الأمم المتحدة المعني بالأطر الوطنية لضمان الجودة في آب/أغسطس ٢٠١٠. ودعي ممثلو البلدان الـ ١٧ التالية للعمل، أعضاء: إندونيسيا، أوكرانيا، إيطاليا، جامايكا، جنوب أفريقيا، سويسرا، شيلي، الصين، فرنسا، قطر، كندا، كولومبيا، مصر، المكسيك، النرويج، النيجر، اليابان. وبالإضافة إلى ذلك، دعيت الوكالات والمنظمات الدولية التالية للعمل بصفة مراقب: المكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية، وصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، واللجنة الاقتصادية لأوروبا، واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا. ووافقت جنوب أفريقيا على العمل كرئيس لفريق الخبراء، وستتولى شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة العاملة مهام الأمانة.

باء – الاختصاصات

٤ – تقرر أن يجري فريق الخبراء، في المراحل الأولى على الأقل، معظم مناقشاته عبر تبادل رسائل البريد الإلكتروني. واعتبر أن عمل الفريق يندرج ضمن مرحلتين هما: (أ) تحديد نطاق ومضمون نموذج الإطار الوطني العام لضمان الجودة؛ ووضع النموذج مع مراعاة الأطر القائمة وإجراء عملية لحصرها؛ والعمل، قدر الإمكان، على صياغة مصطلحات موحدة بشأن الجودة؛ (ب) وضع استراتيجية للتدريب ونقل المعارف تشمل مبادئ توجيهية لتطبيق النموذج بأمثلة حقيقية مستمدة من المكاتب الإحصائية الوطنية العاملة في بيئات مختلفة. ويقدم الفريق تقريرا مرحليا إلى اللجنة في عام ٢٠١١ ويهدف إلى إكمال عمله في الموعد المحدد من أجل تقديم استنتاجاته وتوصياته إلى اللجنة الإحصائية في عام ٢٠١٢.

ثالثا – التقرير المرحلي عن المناقشات والأعمال المضطلع بها

٥ – استهل الرئيس والأمانة المناقشة الأولية بالتماس مدخلات من جميع الأعضاء والمراقبين في الفريق بشأن مجموعة من الأسئلة المتصلة بما يلي:

- تجربة كل بلد أو وكالة في وضع إطار وطني لضمان الجودة أو استخدامه

- المشاكل والمعوقات الحالية أو المتوقعة في وضع وتنفيذ إطار عمل وطني لضمان الجودة
- الاحتياجات والأولويات الرئيسية من وجهة نظر قطرية إزاء وضع وتنفيذ إطار وطني لضمان الجودة
- التعليقات الأولية بشأن اقتراح النماذج الثلاثة المتعلقة بوضع إطار وطني عام لضمان الجودة التي عُرِضت في التقرير المقدم من هيئة الإحصاء الكندية.

٦ - وأشارت التعليقات الواردة إلى أن نصف البلدان الأعضاء في الفريق التي أجابت عن المجموعة الأولية من الأسئلة لديه نوع ما من الأطر الرسمية لضمان الجودة، في حين أنه ليس لدى النصف الآخر هذه الأطر، إلا أن لدى الجميع عمليات شتى، من نوع أو آخر، تتعلق بتقييم أو إدارة المبادئ التوجيهية للجودة أو مراقبة الجودة. وثمة تفاوت كبير بين تجربة الفريق العامل وخبرته، مع تمكن الكثير من تبادل أدوات الجودة والممارسات الجيدة والدروس القيمة المستفادة. وكان يُنظر إلى أن الدعم المستمر، وخاصة من الإدارة العليا، يتسم بأهمية قصوى للتنفيذ الناجح للإطار الوطني لضمان الجودة. وستطلب البلدان الحصول على التوجيه، وخاصة في مراحل تنفيذ أطر ضمان الجودة وأدواتها. وقد تباينت الآراء بشأن النماذج العامة الثلاثة للأطر الوطنية لضمان الجودة التي عُرضت في تقرير هيئة الإحصاء الكندية، واقترح عدة أعضاء وضع بديل رابع يجمع بين البدائل الثلاثة. ووافق الفريق على الشروع في هذه المرحلة بالعمل على تفاصيل مضمون كلّ من النماذج المقترحة.

٧ - وعلى نحو ما أوصت به اللجنة الإحصائية، واصلت شعبة الإحصاءات العمل على تحسين موقعها الشبكي المتعلق بضمان الجودة، الذي سيكون بمثابة منتدى لتبادل المعلومات والخبرات بشأن أعمال ضمان الجودة على الصعيدين الوطني والدولي. ودعا الرئيس والأمانة فريق الخبراء إلى القيام، على نحو مستمر بتقديم معلومات جديدة لدى توفرها، وتوفير وصلات ووثائق إضافية بشأن الأعمال المتعلقة بضمان الجودة على الصعيدين الدولي والوطني. وهذه المعلومات متاحة على الموقع التالي http://unstats.un.org/unsd/dnss/QualityNQAF/nqaf.aspx. كما تتاح المعلومات المستمدة من الإنترنت عن البلدان والوكالات الأخرى في هذا الموقع، الذي سيُحدّث ويُحسّن باستمرار بهدف استيعاب جرد شامل للأعمال المتعلقة بضمان الجودة التي تقوم بها البلدان والمنظمات.

رابعا – برنامج العمل

٨ – سيواصل فريق الخبراء المعني بالأطر الوطنية لضمان الجودة القيام بمعظم أعماله عبر تبادل رسائل البريد الإلكتروني والمؤتمرات الهاتفية في المراحل المبكرة على الأقل. ويمكن تنظيم اجتماع فعلي في مرحلة لاحقة. ويُقترح برنامج العمل التالي:

المرحلة ١: الربع الأخير من عام ٢٠١٠ والربع الأول من عام ٢٠١١

- تحديد واستعراض الممارسات الحالية لضمان الجودة؛ وإدراج وصلات/وثائق إضافية بشأنها على الصفحة المخصصة للجرد في الموقع الشبكي
- استعراض وتوضيح المصطلحات المستخدمة حاليا والتوصل إلى اتفاق بشأن وضع مسرد موحد لضمان الجودة
- العمل على تحديد نطاق الأطر الوطنية لضمان الجودة
- استعراض آليات الجودة وأدواتها الحالية

المرحلة ٢: الربع الثاني من عام ٢٠١١

- العمل على تحديد نموذج للإطار الوطني لضمان الجودة
- جمع/وضع مبادئ توجيهية لتنفيذ الأطر الوطنية لضمان الجودة، وإدراج الدروس التي سبق للآخرين الاستفادة منها في مراحل التنفيذ (يستمر في المرحلة ٣)
- العمل على حصر الأطر الحالية من أجل وضع نموذج إطار وطني لضمان الجودة

المرحلة ٣: الربع الثالث والربع الأخير من عام ٢٠١١

- جمع/وضع مبادئ توجيهية لتنفيذ الأطر الوطنية لضمان الجودة، وإدراج الدروس التي سبق للآخرين الاستفادة منها في مراحل التنفيذ
- وضع مواد تدريبية لاستخدامها في حلقات العمل التدريبية
- تحديد الممارسات التي تشكل الحد الأدنى المستصوب من المعايير
- وضع مشروع للمبادئ التوجيهية بأفضل الممارسات والأمثلة والمؤشرات العملية القابلة للقياس.

٩ – وفي الختام ، يهد ف فريق الخبراء إلى إنجاز عمله بحلول نهاية عام ٢٠١١، وسيقدم توصياته إلى اللجنة الإحصائية في عام ٢٠١٢. أما من حيث النتائج المستهدفة الملموسة، فقد

تحققت أولاها، ألا وهي الموقع الشبكي المتعلق بضمان الجودة، وسوف يُحدَّث باستمرار كلما توافرت معلومات إضافية. وفيما يلي الإطار الزمني للنتائج المستهدفة الرئيسية المتبقية:

(أ) آذار/مارس ٢٠١١: الاتفاق على وضع مسرد موحد للجودة وعلى نطاق الأطر الوطنية لضمان الجودة؛

(ب) تموز/يوليه ٢٠١١: وضع نموذج عام للإطار الوطني لضمان الجودة يشمل حصر الأطر الحالية؛

(ج) كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١: تقديم توصيات بشأن الحد الأدنى المستصوب من المتطلبات لتنفيذ مكونات النموذج العام للإطار الوطني لضمان الجودة؛ والمبادئ التوجيهية المتعلقة بتطبيق النموذج، والبناء على أفضل الممارسات والأمثلة الحقيقية المستمدة من المكاتب الإحصائية الوطنية.